

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِاسْمِ الشَّعْبِ
الْمَجْلِسُ الْوَطَّنِيُّ لِكُوُرْدِسْتَانَ - الْعَرَاقُ

إِسْنَاداً لِحُكْمِ الْفَقْرَةِ (١) مِنِ الْمَادِةِ (٥٦) مِنِ الْقَانُونِ رقم (١) لِسَنَةِ ١٩٩٢ المُعْدَلِ وَبِنَاءً عَلَى مَا عَرَضَهُ
مَجْلِسُ الْوَزَّارَاءِ، قَرَرَ الْمَجْلِسُ الْوَطَّنِيُّ لِكُوُرْدِسْتَانَ - الْعَرَاقُ بِجَلْسَتِهِ الْمُرْقَمَةِ (٩) وَالْمُنْعَدَّةِ بِتَارِيخِ ١٦/٤/٢٠٠٧
تَشْرِيعَ الْقَانُونِ الْآتِيِّ:

قَانُونُ رَقْمِ (٥) لِسَنَةِ ٢٠٠٧
**قَانُونُ التَّعْدِيلِ الْأُولِيِّ لِقَانُونِ رَقْمِ (٣) لِسَنَةِ (١٩٩٨) قَانُونُ اطْفَاءِ
وَافْرَازِ الْأَرَاضِيِّ دَاخِلَ حَدُودِ الْبَلْدِيَّاتِ**

المَادَّةُ الْأُولِيَّةُ:

تَعْدِلُ الْفَقْرَةِ (٢) مِنِ الْمَادِةِ الثَّانِيَةِ مِنْ قَانُونِ اطْفَاءِ وَافْرَازِ الْأَرَاضِيِّ دَاخِلَ حَدُودِ الْبَلْدِيَّاتِ رقم (٣) لِسَنَةِ ١٩٩٨
وَتَقْرَأُ كَالآتِيِّ:

٢ - يَعْوِضُ صَاحِبُ الْحَقُوقِ التَّصْرِيفِيَّةِ فِي تِلْكَ الْأَرَاضِيِّ بِنَسْبَةِ قَدْرِهَا (١٢٪) مِنْ مَجمُوعِ مَسَاحَةِ الْأَرْضِ الْمُطْفَأِ
حَقُّ التَّصْرِيفِ فِيهَا وَتُسْجَلُ بِاسْمِهِ مَلْكًا صَرْفًا.

المَادَّةُ الثَّانِيَةُ:

تَعْدِلُ الْفَقْرَةِ (٢) مِنِ الْمَادِةِ الثَّالِثَةِ وَتَقْرَأُ كَالآتِيِّ:

٢ - يَتَمْ تَعْوِيضُ صَاحِبِ تِلْكَ الْأَرْضِ عِينًا بِنَسْبَةِ قَدْرِهَا (٢٠٪) مِنْ مَجمُوعِ مَسَاحَةِ الْأَرْضِ الَّتِي سُتُّسْجَلُ بِاسْمِ
الْبَلْدِيَّةِ وَتَكُونُ الْمَسَاحَةُ الْمُمْنَوحةُ لَهُ مُفْرَزةً بِمَا لَا يَتَعَارَضُ مَعَ الْإِسْتِعْمَالَاتِ الْمُقرَّةِ لَهَا.

المَادَّةُ الثَّالِثَةُ:

تَسْرِيُّ أَحْكَامُ هَذَا الْقَانُونِ عَلَى كُلِّ الْأَرَاضِيِّ دَاخِلَ حَدُودِ الْبَلْدِيَّةِ الَّتِي لَمْ تَكُنْ تَكُسبُ قَرَاراتِهَا الْمَرْدُجَةَ الْقَطْعِيَّةَ.

المَادَّةُ الْأَرْبَعَةُ:

لَا يَعْمَلُ بِأَيِّ نَصٍ قَانُونِيٍّ أَوْ قَرَارٍ يَتَعَارَضُ مَعَ أَحْكَامِ هَذَا الْقَانُونِ.

المَادَّةُ الْخَامِسَةُ:

عَلَى مَجْلِسِ الْوَزَّارَاءِ وَالْجَهَاتِ ذَاتِ الْعَلَاقَةِ تَنْفِيذُ أَحْكَامِ هَذَا الْقَانُونِ.

المادة السادسة:

ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ إصداره وينشر في الجريدة الرسمية (وقائع كوردستان).

عدنان المفتي
رئيس المجلس الوطني
لكوردستان - العراق

الاسباب الموجبة

بغية تحقيق العدالة والتوازن بين المصلحة الخاصة لاصحاب حق التصرف ومالكي الاراضي الزراعية والمصلحة العامة وتوحيد القوانين والقرارات في اقليم كوردستان فلقد شرع هذا القانون.

ملاحظة : نشر هذا القانون بعد مصادقته من قبل رئيس اقليم كوردستان في العدد (٦٧) من جريدة وقائع كوردستان الصادرة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١